

التباين المكاني لوضع الأسرة الاقتصادي في محافظة الأنبار

الباحث. مشتاق مهدي ربيع خضر أ.م.د. قيصر عبدالله احمد

جامعة الأنبار / كلية الآداب

Mushtaqmahdi42@gmail.com

gaiserabdulla@yahoo.com

الملخص

يعالج البحث موضوع التباين المكاني في الوضع الاقتصادي للأسر في محافظة الأنبار لعام ٢٠٢٤ من خلال تحليل الفوارق في دخل ونفقات الأسر وتوزيعها جغرافياً بين الوحدات الادارية (الاقضية) والبيئتين الريفية والحضرية. يعرف الوضع الاقتصادي للأسرة هنا بأنه مجموع الدخل الشهري، مستوى الفقر، فرص العمل، حجم الأسرة، باعتبارها عوامل تؤثر على مستوى المعيشة. تشير نتائج الدراسات السابقة الى وجود تفاوت واضح في مستويات الدخل الشهري للأسر بين المدن الرئيسية والمناطق الريفية داخل الأنبار، مما يعكس تبايناً اقتصادياً يعزى الى اختلاف فرص العمل، نوع النشاط الاقتصادي والتحصيل العلمي لأفراد الاسر، مثلاً، وجدت الدراسات ان الاسر ذات الدخل الاقل تتركز بشكل اكبر في المناطق الريفية مقارنة بالمناطق الحضرية، وان زيادة حجم الاسرة ترتبط بارتفاع نسبة الفقر وضعف القدرة على تلبية الاحتياجات الاساسية، كما بينت النتائج ان الاسرة ذات حجم اكبر (٦ افراد فاكثراً) تواجه ضغوطاً اقتصادية اعلى بسبب انخفاض نصيب الفرد من الدخل وارتفاع المصاريف مما يؤدي الى ضعف القدرة على الادخار وتحسين مستوى المعيشة اضافة الى ذلك يؤثر النشاط الاقتصادي غير المستقر ومحدودية فرص العمل، خاصة في القطاعات غير الرسمية، على قدرة الاسر في تحقيق كاف ومستدام تأخذ الدراسة بعين الاعتبار ايضاً ان الازمات الامنية والهجرية القسرية تركت اثراً على البنية الاقتصادية للأسر اذ تعد الأنبار منطقة تعرضت لتحولات ديموغرافية واقتصادية طيلة العقد الماضي. يتناول البحث في الختام توصيات تهدف الى تقليل التباينات من خلال سياسات دعم اجتماعي، تحسين التعليم والتدريب المهني، وتعزيز التنمية الاقتصادية المحلية في جميع اقصية المحافظة.

الكلمات المفتاحية: (التباين المكاني، الأسرة الاقتصادي).

Spatial Variation in Family Economic Status in Anbar Governorate

Researcher Mushtaq Mahdi Rabie Khader

Dr. Qaisar Abdullah Ahmed

University of Anbar / College of Arts

Mushtaqmahdi42@gmail.com

qaiserabdulla@yahoo.com

Abstract

This research addresses the spatial variation in the economic status of families in Anbar Governorate in 2024 by analyzing differences in family income and expenditure and their geographical distribution among administrative units (districts) and rural and urban environments. The family's economic status is defined here as the sum of monthly income, poverty level, employment opportunities, and family size, as these are factors that influence the standard of living. The results of previous studies indicate a clear disparity in monthly income levels between major cities and rural areas within Anbar, reflecting economic inequality attributed to differences in employment opportunities, the type of economic activity, and the educational attainment of family members. For example, studies have found that lower-income families are more concentrated in rural areas compared to urban areas, and that larger family size is associated with higher poverty rates and a reduced ability to meet basic needs. The results also showed that larger families (6 or more members) face greater economic pressures due to lower per capita income and higher expenses. This leads to a reduced ability to save and improve living standards. Furthermore, unstable economic activity and limited job opportunities, especially in the informal sector, affect families' ability to achieve sufficient and sustainable income. The study also considers that security crises and forced migration have impacted the economic structure of families, as Anbar is a region that has undergone demographic and economic transformations over the past decade. In conclusion, the research presents recommendations aimed at reducing disparities through social support policies, improved education and vocational training, and the promotion of local economic development throughout the governorate.

Keywords: (Spatial variation, economic family).

المقدمة

يعد الوضع الاقتصادي للأسرة احد المحددات الاساسية لجودة الحياة والاستقرار الاجتماعي إذ يؤثر بشكل مباشر في قدرة الأسرة على تلبية احتياجاتها الأساسية من غذاء، سكن، تعليم وصحة كما ينعكس على مشاركتها في الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية المختلفة. ومع تطور المجتمعات البشرية برزت اهمية دراسة الأوضاع الاقتصادية للأسر من منظور جغرافي واجتماعي، لفهم طبيعة التباين القائم بين مختلف الفئات والمناطق، سواء على المستوى الحضري أو الريفي، المحلي أو الإقليمي، يشكل ميدان وضع الأسرة الاقتصادي موضوعاً مركزياً في العديد من البحوث الاقتصادية والاجتماعية نظراً لارتباطه الوثيق بمفاهيم الفقر والرفاه الاجتماعي والتنمية المستدامة، فالأسرة تمثل الوحدة الاجتماعية والاقتصادية الأساسية في أي مجتمع، وتنعكس أوضاعها الاقتصادية التباينات في توزيع الدخل والثروة داخل المجتمع الواحد. وفي هذا الإطار تبرز ظاهرة التباين المكاني كمؤشر دال على غياب العدالة في توزيع الفرص الاقتصادية والخدمات، حيث تتفاوت أوضاع الأسر بين المناطق الحضرية والريفية وبين المراكز والمدن الهامشية، أو الساحل والداخل وغيرها من الأطر الجغرافية.

ويرتبط هذا التباين بعدة عوامل، منها ما هو طبيعي كالبيئة والمناخ، ومنها ما هو اقتصادي كفرص العمل والاستثمار، اضافة الى عوامل اجتماعية وثقافية وتعليمية، فضلاً عن السياسات الحكومية التي تسهم في تعزيز الفوارق أو تقليصها، كما تلعب التحولات الاقتصادية الكبرى مثل العولمة التحضر، وتغيرات سوق العمل دوراً في إعادة تشكيل الخريطة الاقتصادية للأسر وتوزيعها المكاني، تعد الأحداث غير الطبيعية مثل الظروف السياسية والأمنية والأزمات الاقتصادية من أهم الأسباب التي تؤثر في التفاوت بالدخل لأن تأثيرها في المجتمع يكون تبعاً لمستوياتهم الاقتصادية والمعاشية مما يؤثر على مستوى دخل الافراد من جهة، ومن جهة اخرى يكون تأثيرها أقل على

اصحاب رؤوس الأموال والعمل والدخول المرتفعة في حين يكون تأثيرها شديد على أصحاب المخفضة الدخل. وكان للحروب التي خاضها العراق في الثمانينات واستمرت لثمان سنوات ، وبعدها حرب الخليج الثانية دور كبير في تباطؤ حركة النمو الاقتصادي بسبب الديون التي تراكمت نتيجة لشراء الأسلحة والمعدات العسكرية، وهي التي جعلت الاقتصاد العراقي بحالة انحدار شديد ، أدت هذه الحروب والأزمات الى انخفاض المستوى المعاشي للمجتمع العراقي بشكل عام والتي انعكست سلباً على تندي فرص العمل وانتشاء البطالة وبالتالي انخفاض الدخل من هنا نلاحظ اهمية تناول دراسة وضع الأسرة الاقتصادي وتباينه المكاني كإشكالية رئيسة تفرض نفسها بقوة في سياق النقاشات حول العدالة الاجتماعية والتنمية المتوازنة. ويعد هذا الموضوع من المواضيع الحيوية التي تمكن من فهم اعمق لواقع المجتمع ، وتقديم معطيات دقيقة تساعد صناع القرار في صياغة سياسات تنموية تراعي الفروقات المكانية وتعمل على معالجتها بشكل فعال ثم تحديد (١١) مؤشر لميدان وضع الأسرة الاقتصادي من قبل وزارة التخطيط والتي سبق ذكرها وتعد الأساس في تحديد الوضع الاقتصادي للأسر التي اعتمدت خارطة الحرمان ومستويات المعيشة لعام (٢٠١١) ومن النتائج التي توصلت اليها الدراسة ان نسب الحرمان ضمن هذا الميدان على مستوى العراق بلغ (٣٢.٢%) وفي الحضر بلغ(٢٧.٤%) وفي الريف(٤٥.٤%) اما على مستوى محافظة الأنبار بلغت نسبة الأسر المحرومة (٣٦.٤%) وفي الحضر(٣٤ %) وفي الريف (٥٧%) على التوالي.

١ - مشكلة الدراسة: تشهد محافظة الأنبار تباينا مكانيا واضحا في الوضع الاقتصادي للأسر بين أقضية محافظة الأنبار نتيجة لاختلاف الظروف الديموغرافية ومستويات التنمية وتوفر فرص العمل والبنية التحتية إضافة الى الآثار المتباينة المنية والاقتصادية خلال السنوات الماضية.

أ - هل توجد فروق مكانية في الوضع الاقتصادي للأسر بين أقضية محافظة الأنبار ؟

ب - هل يرتبط الوضع الاقتصادي للأسرة في محافظة الأنبار بمستوى الدخل و نوع النشاط الاقتصادي وحجم الأسرة ؟

ج - هل هناك تحسن للأوضاع الاقتصادية للأسر في المناطق الحضرية مقارنة بالمناطق الريفية ؟

د - هل ان توفر الخدمات الاساسية والبنى التحتية و فرص العمل يسهم في تقليل حدة التباين المكاني للوضع الاقتصادي للأسر

٢ - **فرضية الدراسة /** يمكن صياغة فرضيات الدراسة بالشكل الآتي :

أ- توجد فروق مكانية في الوضع الاقتصادي للأسر بين أفضية محافظة الأنبار

ب- يرتبط الوضع الاقتصادي للأسرة بمستوى الدخل و نوع النشاط الاقتصادي وحجم الأسرة

ج - هناك تحسن للأوضاع الاقتصادية للأسر في المناطق الحضرية مقارنة بالمناطق الريفية

د- إن توفر الخدمات الأساسية والبنى التحتية وفرص العمل يسهم في تقليل حدة التفاوت والتباين المكاني للوضع الاقتصادي للأسر

٣ - **هدف الدراسة**

أ- تهدف الدراسة الى كشف وتحليل التباين المكاني لوضع الأسرة الاقتصادي في محافظة الأنبار لعام ٢٠٢٤م.

ب- تهدف الدراسة الى معرفة الفروق المكانية في الوضع الاقتصادي للأسر بين أفضية محافظة الأنبار

٤ - **اهمية الدراسة**

تتبع أهمية هذه الدراسة في دورها في الكشف عن التباين المكاني في الوضع الاقتصادي للأسر داخل محافظة الأنبار لعام ٢٠٢٤م، مما يسهم في فهم الفروق المعيشية بين مناطق المحافظة .

كما تساعد نتائجها في دعم صانعي القرار في وضع سياسات تنموية أكثر عدالة وتوجيه الموارد والخدمات نحو المناطق الأكثر إحتياجاً، فضلاً عن إثراء الدراسات الجغرافية والاقتصادية ذات العلاقة.

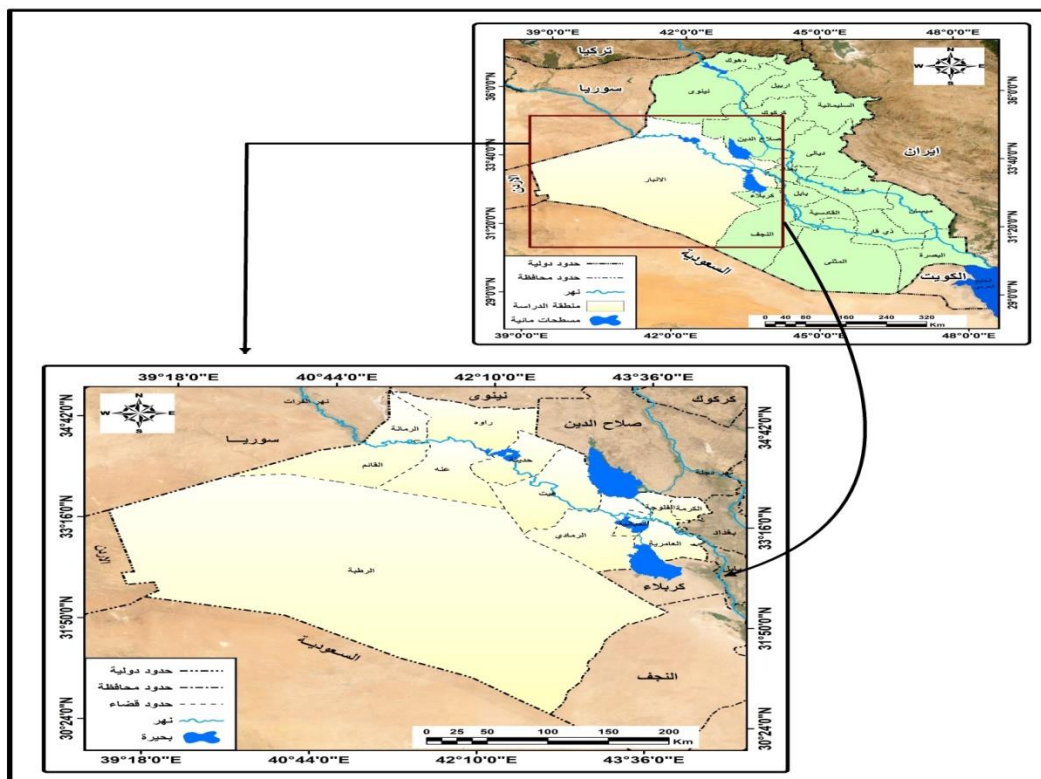
٥ - حدود الدراسة

تمثل حدود منطقة الدراسة المكانية بمحافظة الأنبار، ووحداتها الادارية التي تضم اثنا عشر قضاء، وتقع محافظة الأنبار في الجزء الغربي من العراق ، وتقع بين دائرتي عرض (٣٠.٢٣ - ٣٥.١٥ شمالاً) وبين خطي طول (38 - 45) شرقاً ، يحدها من الشمال محافظة نينوى ومن الشمال الشرقي محافظة صلاح الدين، ومن الشرق محافظة بغداد ومن الجنوب والجنوب الشرقي محافظات بابل، كربلاء النجف، اما من الغرب فتكون لها حدود دولية مع كل من سوريا، الأردن السعودية، خريطة (١) تحتل محافظة الانبار مساحة واسعة من العراق تقدر ثلث مساحة البلد ، وتعد من اكبر المحافظات العراقية تبلغ مساحتها (١٣٩٣٢٦) كم ، او ما يساوي (٣٢%) من مساحة العراق البالغة (٤٣٥٠٥٢) كم ، تتألف محافظة الانبار من (١٢) قضاء . أما الحدود الزمانية فتم الاعتماد على بيانات استمارة الاستبيان ونتائج التعداد العام للسكان في العراق لعام ٢٠٢٤م.

٧- أدوات الدراسة

اشتملت أدوات الدراسة على الاستبانة التي خصصت لمعرفة البيانات التي يطلبها اسلوب البحث ومن خلال الاستعانة بمديرية احصاء الأنبار والجهاز المركزي للإحصاء في وزارة التخطيط ومن خلال هذه الادوات تم التعرف على التباين المكاني لوضع الأسر الاقتصادي ما بين الاقضية في المحافظة.

خريطة (١) موقع محافظة الانبار من العراق وتقسيماتها الإدارية



المصدر/ جمهورية العراق، وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، مركز نظم المعلومات الجغرافية، ٢٠٢٤.

التباين المكاني لوضع الأسرة الاقتصادي

إنَّ موضوع تباين وضع الأسرة الاقتصادي من المواضيع المهمة في الدراسات السكانية . كما انه من المواضيع الحيوية التي تمكن من فهم اعمق لواقع المجتمع ، وتقديم معطيات دقيقة تساعد صناع القرار في صياغة سياسات تنموية تراعي الفروقات المكانية وتعمل على معالجتها بشكل فعال، ثم تحديد (١١) مؤشر لميدان وضع الأسرة الاقتصادي من قبل وزارة التخطيط والتي تعد الأساس في تحديد الوضع الاقتصادي للأسر التي اعتمدت خارطة الحرمان ومستويات المعيشة

لعام (٢٠١١) ومن النتائج التي توصلت اليها الدراسة ان نسب الحرمان ضمن هذا الميدان على مستوى العراق بلغ (٣٢.٢%) وفي الحضر بلغ (٢٧.٤%) وفي الريف (٤٥.٤%). اما على مستوى محافظة الأنبار بلغت نسبة الأسر المحرومة (٣٦.٤%) وفي الحضر (٣٤%) وفي الريف (٥٧%) على التوالي ومن الدراسة الميدانية لمحافظة الأنبار لعام ٢٠٢٤ ومن خلال جدول (١) والشكل (١) يلاحظ وجود تباين في نسب الحرمان لميدان وضع الأسرة الاقتصادي فعلى مستوى مجموع (المحافظة) بلغت نسبة الحرمان المرتفع (٤٢.٢%) والحرمان المتوسط بلغ (٩.١%) والمنخفض (٤٨.٧%).

جدول (١) الأهمية النسبية لحالات الحرمان لوضع الاسرة الاقتصادي لمحافظة الانبار قضية والبيئة لعام (٢٠٢٤)

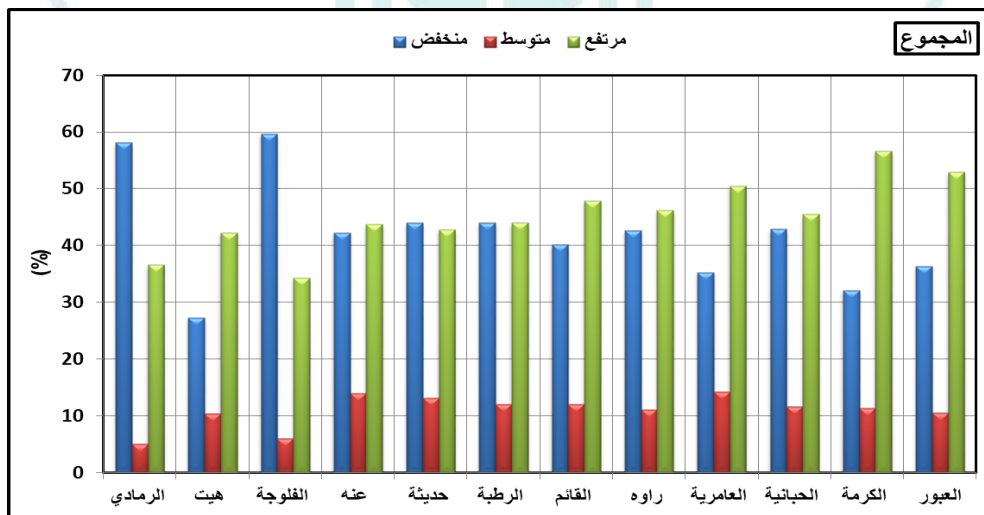
الوحدات الإدارية	حالات الحرمان في الحضر			حالات الحرمان في الريف			حالات المجموع للحرمان		
	منخفض	متوسط	مرتفع	منخفض	متوسط	مرتفع	منخفض	متوسط	مرتفع
قضاء الرماحي	٦٠	٣.٤	٣٦.٦	٥٥.٦	٧.١	٣٧.٣	٥٨.١	٥	٣٦.٦
قضاء هيت	٥٧.١	٧.١	٣٥.٨	٣٣.٣	١٥.١	٥١.٦	٢٧.٣	١٠.٤	٤٢.٣
قضاء الفلوجة	٥٨	٣.٨	٣٨.٢	٦٣.٧	١١.١	٢٥.٢	٥٩.٧	٦	٣٤.٣
قضاء عنه	٤٨.٨	١٢.٨	٣٨.٤	٢٧.٨	١٦.٧	٥٥.٢	٤٢.٢	١٤	٤٣.٨
قضاء حديثة	٤٩.٣	١٤.٥	٣٦.٢	٢٧.٣	٩.١	٦٣.٦	٤٤	١٣.٢	٤٢.٨
قضاء الرطبة	٥١	١٣.٧	٣٥.٣	٢٩.٢	٨.٣	٦٢.٥	٤٤	١٢	٤٤
قضاء القائم	٤٤.١	١٤.٧	٤١.٢	٣٤.٧	٨.١	٥٧.٢	٤٠.٢	١٢	٤٧.٨
قضاء راوه	٤٧.٧	٩.٥	٤٢.٨	٢٥.١	١٦.٦	٥٨.٣	٤٢.٧	١١.١	٤٦.٢
قضاء العامرية	٤٥.٤	٩.٢	٤٥.٤	٣١.٨	١٥.٨	٥٢.٤	٣٥.٣	١٤.٢	٥٠.٥
قضاء الحبانية	٥١.٨	١٣.٨	٣٤.٤	٣٩.٨	١٠.٨	٤٩.٤	٤٢.٩	١١.٦	٤٥.٥
قضاء الكرمة	٤٠	١٠	٥٠	٣١.٣	١١.٤	٥٧.٣	٣٢.١	١١.٣	٥٦.٦
العبور	٤٠	١٥	٤٥	٣٤.٨	٨.٧	٥٦.٥	٣٦.٤	١٠.٦	٥٣
المجموع	٥٤.١	٧.٨	٣٨.١	٤٢.٣	١٠.٧	٤٧	٤٨.٧	٩.١	٤٢.٢

المصدر: ملحق (١)

اما على مستوى الاقضية فقد تباينت حالات الحرمان ايضا وجاءت بالشكل الآتي

١-الحرمان المرتفع : سجلت أعلى نسبة في قضاء الكرمة (٥٦.٦ %) وبلغت أدنى نسبة في قضاء الفلوجة (٣٤.٣ %) اما بقية الوحدات الادارية تراوحت نسبها بين (٣٦.٩ % - ٥٣ %) ، اذ يفتقر قضاء الكرمة" للأنشطة الاقتصادية، وان وجدت فهي متوقفة عن العمل بسبب الاحتلال الامريكي وما تبعه من توقف للكثير من المعامل والمصانع في البلد بعد عام ٢٠٠٣ ، اضافة لتدني الواقع الزراعي بسبب تدهور الأراضي نتيجة التصحر وقلة المياه بسبب رداءة القطاع الكهربائي، كما ان وصول المنتجات الزراعية المستوردة بأسعار أقل من المنتج المحلي احد اهم الأسباب التي أدت الى عزوف الفلاحين عن الزراعة ، كل هذه العوامل ادت الى انخفاض الدخل وقلة فرص العمل داخل القضاء مما يضطر الكثير من افرادة للبحث

شكل (١) الاهمية النسبية لحالات الحرمان الاقتصادي للأسر في محافظة الانبار على مستوى الأفضية البيئية



لعام(٢٠٢٤)

المصدر :جدول (١)

عن العمل في اقصية أخرى مثل (الرمادي - الفلوجة) بسبب تركيز أغلب المؤسسات الحكومية والخدمية العامة فيه.

٢- **الحرمان المتوسط** : بلغت أعلى نسبة في قضاء العامرية (١٤.٢%) ، وأقل نسبة في قضاء الرمادي (٥%) ، أما بقية الوحدات الإدارية تراوحت نسبها بين (٦% - ١٤%).

٣- **الحرمان المنخفض** : سجلت أعلى نسبة في قضاء الفلوجة (٥٩.٧%) ، وأقل نسبة في قضاء هيت (٢٧.٣%) ، أما بقية الأقصية تراوحت نسبها بين (٣٢.١% - ٥٨.١%).

أما على المستوى البيئي نلاحظ أن حالات الحرمان المرتفع في (الحضر) بلغت (٣٨.١%) والحرمان المتوسط (٧.٨%) والمنخفض (٥٤.١%) ، أما على مستوى الوحدات الادارية (الحضر) فقد تباينت نسب الحرمان فيها بالشكل التالي

١- **الحرمان المرتفع** / سجلت أعلى نسبة في قضاء الكرمة (٥٠%) ، وأقل نسبة في قضاء الحبانية (٣٤.٤%) ، أما بقية الوحدات تراوحت نسبها بين (٣٥.٣% - ٤٥.٤%).

٢- **الحرمان المتوسط** / جاءت أعلى نسبة في قضاء العبور (١٥%) ، وبلغت أقل نسبة في قضاء الرمادي (٣.٤%) ، أما بقية الوحدات تراوحت نسبها بين (٣.٨% - ١٤.٧%)

٣- **الحرمان المنخفض** / سجلت أعلى نسبة في قضاء الرمادي (٦٠%) ، وأقل نسبة في قضائي الكرمة والعبور (٤٠%) لكل منهما، أما بقية الوحدات الإدارية تراوحت نسبها بين (٤٤.١% -

٥٨%) . أما على مستوى (الريف) نلاحظ ارتفاع نسبة الحرمان فيها عن الحضر إذ بلغت نسبة الحرمان المرتفع (٤٧%) ، والمتوسط (١٠.٧%) ، والمنخفض (٤٢.٣%) ، أما حالات

الحرمان على مستوى الوحدات الإدارية جاءت كالآتي

١-الحرمان المرتفع / سجلت أعلى نسبة في قضاء حديثة (٦٣.٦%)، وأقل نسبة في قضاء الفلوجة (٢٥.٢%)، أما بقية الوحدات الإدارية تراوحت فيها نسب الحرمان بين (٣٧.٣% - ٦٢.٥%).

٢-الحرمان المتوسط / بلغت أعلى نسبة في قضاء عنه (١٦.٧%) ، وأقل نسبة في قضاء الرمادي (٧.١%) ، أما بقية الوحدات تراوحت فيها نسب الحرمان بين (٨.١%-١٦.٦%).

٣- الحرمان المنخفض/ أعلى نسبة في قضاء الرمادي (٦٣.٧%) وأقل نسبة في قضاء راهو (٢٥.١%) . أما بقية الوحدات تراوحت نسبها (٥٥.٦% - ٢٧.٣%) . ويتضح مما سبق ان نسب الحرمان لميدان وضع الأسرة الاقتصادي مرتفعاً على مستوى المحافظة ، وهذا يدل على انخفاض مستوى الوضع الاقتصادي للأسر في أغلب الوحدات الإدارية . إذ ساهم تركيز المشاريع الاقتصادية والخدمية والاستثمارية في الأقضية الكبيرة ، خاصة قضائي (الرمادي والفلوجة) الى توفر فرص العمل عكس بقية الأقضية فتعاني من انخفاض فرص العمل لقلة أو انعدام المشاريع الخدمية وتوقف الكثير من المعامل والمصانع كما هو الحال في معامل الكرمة والقائم والعبور وهيت وغيرها من المعامل المتوقفة. كما ان اغلب سكان هذه الأقضية ذات الحرمان المرتفع يعملون في مهن هامشية وذات دخل محدود الأمر الذي لا يمكنهم من سد احتياجاتهم ومتطلباتهم اليومية ، وهذا ما انعكس بالسلب على أوضاعهم الصحية والمعيشية والتعليمية التي ترتبط بالدخل كما لاحظنا ان نسب الحرمان المرتفع في الريف أكثر مقارنة بالحضر، لاسيما بعد فترات الجفاف وانخفاض منسوب نهر الفرات وتردي قطاع الكهرباء وإغراق السوق بالمنتجات الزراعية المستوردة بأسعار رخيصة وارتفاع اعداد الأسر وقلة الدعم الحكومي للفلاح الذي ادى الى تدهور الزراعة بشكل كبير، وبالتالي هجرة اعداد كبيرة من السكان الى المناطق الحضرية في المدن الكبرى لاسيما الرمادي والفلوجة للبحث عن فرص عمل أفضل، بعد ان فقدوا مواردهم الاقتصادية الرئيسة المتمثلة بالزراعة بشقيها النباتي والحيواني، و مهنة صيد الاسماك التي كانت تشكل دخلاً رئيساً للكثير من السكان الاّ انها اصبحت غير مجدية اقتصادياً بسبب انخفاض مناسيب نهر الفرات . كل هذه

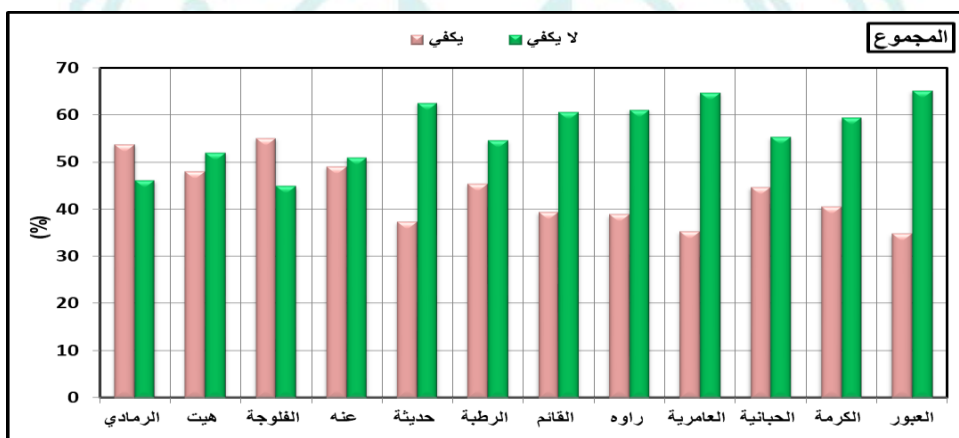
العوامل مجتمعة ادت الى انخفاض الدخل للأسر في المناطق الريفية ، مما ادى الحرمان الاقتصادي في الريف بشكل خاص والمحافظة بشكل عام عمومًا يرتبط الوضع الاقتصادي للأسر بمستوى الدخل، لذلك فان اي نسبة للحرمان لهذا الميدان تعبر عن انخفاض الدخل او عدم كفايته في سد ادنى مستوى للحاجات الحياتية، وبحسب الإجابة للمبجوثين (الدراسة الميدانية). لسؤال (كفاية الدخل ام لا) لمتطلبات الأسرة في الشهر، فإن منطقة البحث سجلت أعداد كبيرة من الذين يمتلكون دخلاً لا يكفيهم لسد احتياجاتهم الرئيسية من (المأكل، الملابس، السكن الخدمات الأخرى) نتيجة انخفاض دخلهم، ويتبين من جدول (٢) والشكل (٢) أن نسبة (٥٢.٨%) من أسر المحافظة لا يكفي دخلها حسب نتائج الدراسة الميدانية، يقابلها نسبة (٤٧.٢%) يكفي دخلها، وهذا يعني ان أكثر من نصف الأسر في المحافظة تعاني من انخفاض معدل انفاقها، وتدني استهلاك مستوى تغذيتها، إضافة الى تدني الحالة التعليمية والصحية لعدم القدرة على دفع تكاليفها، وكذلك تدني شراء السلع الأساسية المنزلية وعدم استطاعتهم على مواجهة الظروف الاقتصادية الصعبة ، وعلى مستوى الوحدات الإدارية للمحافظة.

جدول (٢) التوزيع النسبي لكفاية الدخل للأسر حسب الوحدات الادارية والبيئة في محافظة الانبار لعام ٢٠٢٤م.

الوحدات الادارية		الحضر		الريف		المجموع	
	لا يكفي	يكفي	لا يكفي	يكفي	لا يكفي	يكفي	لا يكفي
قضاء الرمادي	٣٦	٦٤	٤١.٤	٥٨.٦	٥٣.٨	٤٦.٢	٤٦.٢
قضاء هيت	٣٥.٨	٦٤.٢	٢٥	٧٥	٤٨	٥٢	٥٢
قضاء الفلوجة	٣٩.٥	٦٠.٥	٤٢.٤	٥٧.٦	٥٥.١	٤٤.٩	٤٤.٩
قضاء عنه	٤٣.٦	٥٦.٤	٣٣.٤	٦٦.٦	٤٩.١	٥٠.٩	٥٠.٩
قضاء حديثة	٦٠.٨	٣٩.٢	٣١.٨	٦٨.٢	٣٧.٤	٦٢.٦	٦٢.٦
قضاء الرطبة	٤٥.١	٥٤.٩	٢٥	٧٥	٤٥.٤	٥٤.٦	٥٤.٦
قضاء القائم	٥٥.٨	٤٤.٢	٣٢.٧	٦٧.٣	٣٩.٤	٦٠.٦	٦٠.٦
قضاء راوه	٥٧.١	٤٢.٩	٢٥	٧٥	٣٨.٩	٦١.١	٦١.١
قضاء العامرية	٣٦.٤	٦٣.٦	٢٥.٤	٧٤.٦	٣٥.٣	٦٤.٧	٦٤.٧
قضاء الحبانية	٣٨	٦٢	٣٨.٥	٦١.٥	٤٤.٧	٥٥.٣	٥٥.٣
قضاء الكرمة	٤٠	٦٠	٣٨.٥	٦١.٥	٤٠.٦	٥٩.٤	٥٩.٤
العبور	٣٥	٦٥	٢١.٧	٧٨.٣	٣٤.٨	٦٥.٢	٦٥.٢
المجموع	٤٢.٤	٥٧.٦	٣٥	٦٥	٤٧.٢	٥٢.٨	٥٢.٨

المصدر: ملحق (٢)

ومن خلال جدول (٢) جاءت أعلى نسبة في قضاء العبور (٦٥.٢%) وأدنى نسبة في قضاء الفلوجة (٤٤.٩%) ، وتباينت هذه النسب على المستوى البيئي إذ بلغت في الحضر (٤٢.٤%) ممن لا يكفي دخلهم : الشهري بينما جاءت نسبة (٥٧.٦%) يكفي دخلهم، وعلى مستوى الوحدات الإدارية للحضر سجلت أعلى نسبة في قضاء حديثة (٦٠.٨%) وأقل نسبة في قضاء العبور (٣٥%)، وسجلت أعلى نسبة في الوحدات الإدارية للريف في قضاء العبور (٧٨.٣%) بينما أقل نسبة في قضاء الفلوجة (٥٧.٦%).



شكل (٢) التوزيع النسبي لكفاية الدخل للأسر حسب الاقضية والبيئة في محافظة الانبار لعام

٢٠٢٤

المصدر: جدول (٢)

وتبين لنا من نتائج الدراسة الميدانية حجم المشاكل التي واجهت الاسر خلال عام ٢٠٢٤ والتي اثرت على وضعها الاقتصادي بانخفاض دخلها ومن هذه المشاكل (فقدان العمل لفرد من أفراد الأسرة، انخفاض راتب احد أفراد الأسرة، تعرض أحد أفراد الأسرة لمرض شديد أو حادث أو وفاة ، خسارة أعمال تجارية للأسرة)، فإن تعرضت الأسرة لواقعة أو أكثر من هذه المشاكل التي أدت الى

انخفاض دخلها الشهري الذي اصبح لايفي بمتطلبات الحاجات الاساسية للأسرة فهي مرتفعة الحرمان. أما الأسر التي لم تتعرض لأي من تلك المشاكل فهي منخفضة الحرمان، لأنه لا يؤثر على مستوى دخلها ومن خلال الاجابة على اسئلة الباحث في استمارة الاستبيان، ومن جدول (٣) والشكل (٣) تبين ان نسبة (٧٠.٩%) تعاني من حرمان مرتفع بسبب تعرضها لتلك المشاكل ، بينما بلغت نسبة الاسر المنخفضة للحرمان (٢٩.١%) وتباينت هذه النسبة بين الوحدات الادارية للمحافظة. اذ كانت اعلى نسبة في قضاء العبور (٧٥.٨%) وأقل نسبة في قضاء عنه (٦١.٤%). وتباينت هذه النسب على مستوى الحضر اذ بلغت (٧٢.٨%).

وعلى مستوى الوحدات الادارية للحضر اذ سجلت أعلى نسبة في قضائي الرمادي والفلوجة (٧٨.٥%) ، اما اقل نسبة في قضاء عنه (٥٩%). أما على مستوى الريف انخفضت النسبة الى (٦٨.٥%) وسجلت اعلى نسبة للوحدات الادارية في الريف في قضاء الحبانة (٧٧.١%) بينما أقل نسبة في قضاء الرطبة (٦٢.٥%) ان اغلب الاسر في الحضر تعاني من انخفاض دخلهم بسبب قلة فرص العمل ولا سيما بعد توقف الكثير من المصانع والمعامل سواء للقطاع العام او الخاص، فضلاً عن تعرض افرادها للأمراض مزمنة وهذه الحالات أصابت الكثير من الاسر الحضرية بسبب التلوث البيئي الناجم من الازدحام المروري وغيرها.

جدول (٣) التوزيع النسبي للمشاكل التي تواجه الاسر في محافظة الانبار حسب الاقضية والبيئة لعام (٢٠٢٤)

الوحدات الادارية	الحضر		الريف		المجموع	
	منخفض	مرتفع	منخفض	مرتفع	منخفض	مرتفع
قضاء الرمادي	٢١.٥	٧٨.٥	٣٣.١	٦٦.٩	٢٦.٧	٧٣.٣
قضاء هيت	٢٩.٨	٧٠.٢	٢٨.٣	٧١.٧	٢٩.٢	٧٠.٨
قضاء الفلوجة	٢١.٥	٧٨.٥	٣٥.٤	٦٤.٦	٢٥.٦	٧٤.٤
قضاء عنه	٤١	٥٩	٣٣.٣	٦٦.٧	٣٨.٦	٦١.٤
قضاء حديثه	٤٠.٦	٥٩.٤	٣١.٨	٦٨.٢	٣٨.٥	٦١.٥
قضاء	٣٥.٣	٦٤.٧	٣٧.٥	٦٢.٥	٣٦	٦٤

الربطية	٢٢	٧٢	٣٦.٧	٦٣.٣	٣١.٦	٦٨.٤
قضاء القائم	٣١	٦٩	٣٣.٣	٦٦.٧	٣١.٥	٦٨.٥
قضاء راوه	٣١.٨	٦٨.٢	٣٥	٦٥	٣٤.١	٦٥.٩
قضاء العامرية	٣١	٦٩	٢٢.٩	٧٧.١	٢٥	٧٥
قضاء الحبانة	٣٠	٧٠	٣٠.٢	٦٩.٨	٣٠.٢	٦٩.٨
قضاء الكرامة	٢٥	٧٥	٢٤	٧٦	٢٤.٢	٧٥.٨
العبور	٢٧.٢	٧٢.٨	٣١.٥	٦٨.٥	٢٩.١	٧٠.٩
المجموع						

المصدر : ملحق (٣)

الاستنتاجات

- ١ - أظهر البحث وجود تباين مكاني واضح في الوضع الاقتصادي للأسر داخل محافظة الأنبار ، حيث تتفاوت مستويات الدخل وفرص العمل ونسب الفقر بين الأفضية في المحافظة نتيجة لاختلاف الخصائص السكانية والاقتصادية والخدمية.
- ٢ - تبين ان المناطق الحضرية ولاسيما مراكز الأفضية تتمتع ع بمستوى اقتصادي أفضل من المناطق الريفية وذلك لتركز الأنشطة التجارية والخدمية وتوفر فرص العمل فيها.
- ٣ - كشفت الدراسة ان الأسر المعتمدة على العمل الحكومي أو الأنشطة التجارية تتمتع باستقرار اقتصادي نسبي، في حين تعاني الأسر التي تعتمد على الزراعة أو العمل.
- ٤ - تبين ان الكثير من الأسر في محافظة الأنبار لا يكفي دخلهم الشهري لأعالتهم أو الحصول على المسلتزمات الضرورية للحياة (المأكل، الملبس، السكن، الخدمات الأخرى)
- ٥ - كشفت الدراسة أن ٧٠% من أسر منطقة الدراسة تعاني من المشاكل التي أدت الى انخفاض دخلهم الشهري وبالتالي أصبحت من الأسر التي تعاني من الحرمان الاقتصادي.

التوصيات

- ١ - ضرورة ايجاد الحلول المناسبة من أجل تقليل التباين الاقتصادي بين الأسر في المحافظة وذلك من خلال توفير فرص العمل وتوزيع الموارد والخدمات بشكل عادل بين الأقضية .
- ٢ - توصي الدراسة بضرورة توفير الأنشطة الاقتصادية والتجارية في المناطق الريفية على غرار المراكز الحضرية من اجل تقليل الفجوات بين المناطق ومن ثم تقليل الحرمان الاقتصادي
- ٣ - الاهتمام بالقطاع الخاص ودعمه وتوفير ما يحتاج اليه من اجل توفير فرص عمل للسكان وبالتالي رفع المستوى المعيشي لهم.
- ٤ - ضرورة الاهتمام بالأسر المعدومة الدخل والتي تفتقر الى أدنى متطلبات المعيشة من خلال شمولهم برواتب الإعانة الاجتماعية والخدمات الضرورية الأخرى.
- ٥ - ضرورة الاهتمام بالأسر التي تعاني من مشاكل ساهمت في حرمانها الاقتصادي من خلال تهيئة الحلول المناسبة لهذه المشاكل.

المصادر

١. (١)-محمد حسن صالح وآخرون، تحليل مؤشرات مختارة لظاهرة الفقر في محافظات الجنوب في الاردن، مجلة دراسات العلوم الادارية، المجلد، ٤، العدد ٩، ٢٠١٤، ص٤٠٤.
٢. (٢)-نوره غريب فرج ، الفقر اسبابه وأثاره، مجلة كلية التربية للعلوم الانسانية، جامعة بابل ، العدد ٣٦ ، ٢٠١٧ ، ص٤٠٤.
٣. (٣)-توماس بيكي، قوانين التفاوت بين الايرادات الرأسمالية والنمو الاقتصادي (المركز العربي للبحوث والدراسات)، ٢٣ اكتوبر، ٢٠١٤
٤. (٤)-حسن طبره ، دور الفساد في تعميق مظاهر الفقر في العراق، الكلفة الاجتماعية للفساد، مجلة النزاهة والشفافية للبحوث والدراسات، العدد السادس، ٢٠١٣، ص٢٠.
٥. فراس عباس البياتي، الحرب والسكان دراسة تحليلية لأبعاد الحرب ، دار غيداء للنشر والتوزيع ، عمان ، ٢٠١٣ ، ص٥١.

٦. خارطة الحرمان ومستويات المعيشة في العراق (الأنبار) لعام ٢٠١١، جدول (٣ - ٤) ،
مصدر سابق، ص ٣٥٥.

٧. خارطة الحرمان ومستويات المعيشة في العراق لعام ٢٠١١ ، جدول (٦ - ٤) ، مصدر سابق
، ص ٣٩٧.

المصادر الانكليزية

1. Magda Jassim AL-Kozzay, The PoverTY IN Iraq Between The REALITY AND The poor
plANNING, AL-USTATH, College vol 2, Namber 217,2015,P1

الملاحق

ملحق (١)

التوزيع العددي لمؤشر تقييم الاسرة لوضعها الاقتصادي للأسر حسب حالات الحرمان لمحافظة
الانبار بحسب الوحدات الإدارية والبيئة لعام (٢٠٢٤)

المجموع			الريف			الحضر			الوحدات الإدارية
مرتفع	متوسط	منخفض	مرتفع	متوسط	منخفض	مرتفع	متوسط	منخفض	
١٨	١٧٧	١٦٩	١٠	٨٣	٧٦	٨	٩٤	١٠٣	الرمادي
١٠	٦٨	٦٦	٤	٢٥	٣١	٦	٤٣	٣٥	هيت
١٥	١٦٧	١٥٠	٨	٤٤	٤٧	٧	١٢٣	١٠٣	الفلوجة
٩	٢٣	٢٥	٥	٨	٥	٤	١٥	٢٠	عنه
١٠	٣٧	٤٤	٦	٧	٩	٤	٣٠	٣٥	حديثة
٧	٣٢	٣٦	٤	١٢	٨	٣	٢٠	٢٨	الربطية
٥	٥٣	٥٩	٣	٢٦	٢٠	٢	٢٧	٣٩	القائم
٧	٢٧	٢٠	٢	٦	٤	٥	٢١	١٦	راوه
٨	٣٩	٣٨	٥	٣٢	٢٦	٣	٧	١٢	العامرية
٦	٥٤	٥٢	٤	٤٣	٣٦	٢	١١	١٦	الحبانية
٧	٥٤	٤٥	٦	٥٠	٤٠	١	٤	٥	الكرمة
٦	٢٩	٣١	٤	١٩	٢٣	٢	١٠	٨	العبور
١٠٨	٧٦٠	٧٤٥	٦١	٣٥٥	٣٢٥	٤٧	٤٠٥	٤٢٠	المجموع

المصدر: الدراسة الميدانية ٢٠٢٤.

ملحق (٢)

التوزيع العددي للأسر لكفاية الدخل للأسر لحالات الحرمان الاقتصادي في محافظة الانبار حسب

الوحدات الادارية والبيئة لعام (٢٠٢٤)

الوحدات الادارية	الحضر		الريف		المجموع	
	يكفي	لا يكفي	يكفي	لا يكفي	يكفي	لا يكفي
رمادي	١٣١	٧٤	٧٠	٩٩	٢٠١	١٧٣
هيت	٥٤	٣٠	١٥	٤٥	٦٩	٧٥
الفلوجة	١٤١	٩٢	٤٢	٥٧	١٨٣	١٤٩
عنة	٢٢	١٧	٦	١٢	٢٨	٢٩
حديثة	٢٧	٤٢	٧	١٥	٣٤	٥٧
الرطبة	٢٨	٢٣	٦	١٨	٣٤	٤١
القائم	٣٠	٣٨	١٦	٣٣	٤٦	٧١
راوة	١٨	٢٤	٣	٩	٢١	٣٣
العامة	١٤	٨	١٦	٤٧	٣٠	٥٥
الحبانية	١٨	١١	٣٢	٥١	٥٠	٦٢
الكرمة	٦	٤	٣٧	٥٩	٤٣	٦٣
العبور	١٣	٧	١٠	٣٦	٢٣	٤٣
المجموع	٥٠٢	٣٧٠	٢٦٠	٤٨١	٧٦٢	٨٥١

المصدر: الدراسة الميدانية ٢٠٢٤.

ملحق (٣)

التوزيع العددي للمشاكل التي تواجه الاسرة لحالات الحرمان الاقتصادي في محافظة الانبار حسب الوحدات الادارية

والبيئية لعام (٢٠٢٤)

الوحدات الادارية	الحضر		الريف		المجموع	
	منخفض	مرتفع	منخفض	مرتفع	منخفض	مرتفع
رمادي	٤٤	١٦١	٥٦	١١٣	١٠٠	٢٧٤
هيت	٢٥	٥٩	١٧	٤٣	٤٢	١٠٢
الفلوجة	٥٠	١٨٣	٣٥	٦٤	٨٥	٢٤٧
عنة	١٦	٢٣	٦	١٢	٢٢	٣٥
حديثة	٢٨	٤١	٧	١٥	٣٥	٥٦
الرطبة	١٨	٣٣	٩	١٥	٢٧	٤٨
القائم	١٩	٤٩	١٠	٣١	٣٧	٨٠
راوة	١٣	٢٩	٤	٨	١٧	٣٧
العامة	٧	١٥	٢٢	٤١	٢٩	٥٦
الحبانية	٩	٢٠	١٩	٦٤	٢٨	٨٤
الكرمة	٣	٧	٢٩	٦٧	٣٢	٧٤
العبور	٥	١٥	١١	٣٥	١٦	٥٠
المجموع	٢٣٧	٦٣٥	٢٣٣	٥٠٨	٤٧٠	١١٤٣

المصدر: الدراسة الميدانية ٢٠٢٤.